

انخفاض المؤشر السعري وارتفاع الوزني و«كويت 15»

سيولة البورصة تسجل مستوى قياسياً منذ بداية رمضان

انتهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على تذبذب وسط تركيز على أسهم تشغيلية في مكونات مؤشر (كويت 15) لليوم الثاني على التوالي ما انعكس على السيولة التي سجلت مستوى قياسياً لها منذ بداية شهر رمضان.

وكان لافتاً في مجريات الحركة تأثر التداولين ببعض الشائعات حول إحدى الشركات الخدمية الإداء العام لسهما في حين كانت هناك نشاطات متقطعة على أسهم العديد من الشركات التي في صدر إبرام صفقات أو توقيع عقود تشغيلية.

ويعود الفضل في الارتفاعات خلال جلسة أمس على صعود مؤشر القيمة إلى الحركة التي كانت في اتجاه سهم بنك الكويت الوطني والذي شهد تداول 6,5 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت نحو 4,5 مليون دينار (نحو 14,7 مليون دولار) عبر 210 صفقات نقدية.

وبالتدقيق على أبرز أسهم الشركات التي كانت في محور اهتمامات المتعاملين أيضاً تصدر سهم شركة (أجيليتي) شريحة الشركات الخدمية حيث شهد تداول 3177 سهماً بقيمة نقدية بلغت نحو 2,6 مليون دينار (نحو 8,5 مليون دولار) من خلال 358 صفقة نقدية.

وفي هذا السياق كان لأسهم شركات صغيرة وقبائرية أخرى دوراً في وضح التعاملات منها سهم بيت التمويل الكويتي (بيتك) ما انعكس إيجاباً على



المؤشرات تتباين.. والسيولة ترتفع

مؤشري (كويت 15) والوزني.

وكان لافتاً في مسار التداولات التذبذب في المؤشرات الرئيسية لاسيما على صعود المؤشر السعري بسبب استهداف بعض الأسهم المضاربة بشكل طفيف خلال الجلسة وعدد من الشركات الصغيرة ومنها (أجيلال) و(أسموال) و(إيساس) للتعليم الأكاديمي إضافة إلى التركيز على أسهم متفائلة انعكست إيجاباً على القيمة.

وبدا من اللحظات الأخيرة الدخول من جانب المتعاملين الأفراد وبعض المحافظ المالية في

اتجاه الشركات التي لم تختط في أسعائها السوقية 50 فلساً في القطاعات التي كانت في مرمى المتاجرة.

وتابع المتعاملون إقصاد بنك الكويت الوطني بخصوص تداول غير اعتيادي على أسهم البنك

علاوة على إقصاد ثان من شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) بشأن التداول غير الاعتيادي.

وفي السياق نفسه أهتم بعض المتعاملين بإقصاد شركة (المدينة) عن معلومات بخصوص قضية المدينة مع حسن طاطانكي وتنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة و(أجيليتي) أما الأكثر تداولاً

لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

وتابع المتعاملون أيضاً إعلان شركة بورصة الكويت بشأن إعادة التداول على سهم الشركة الكويتية للكيبل التلفزيوني

اعتبار من يوم غد الثلاثاء بعد قرار الجمعية العامة الغير عادية للشركة الكويتية والتي أقرت فيها تخفيض رأسمال الشركة.

وقدما يتعلق بالشركات التي كانت في ثورة الارتفاعات فكانت تدور حول (بيتك) و(كبيك) و(عربي قابضة) و(التلجي) و(أجيليتي) أما الأكثر تداولاً

■ سهم «أجيليتي»

شهد تداول 3177

سهماً بقيمة نقدية

بلغت نحو 2.6 مليون

دينار

فكانت (الانصار) و(وطشي) و(الامتياز) و(وطنية) و(بيتك). واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (أسموال) و(ععمار) و(كبيك) و(أجيلال) و(الديرة).

وشهدت مجريات الحركة ارتفاع أسهم 53 شركة وانخفاض 35 شركة في إطار 113 شركة كانت في مرمى المتاجرة في حين استحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 16,6 مليون سهم تمت عبر 939 صفقة نقدية بقيمة 10,5 مليون دينار (نحو 34,33 مليون دولار).

وأقل المؤشر السعري منخفضاً بنحو 22,9 نقطة ليبلغ مستوى 6830,13 نقطة محققاً قيمة نقدية بلغت نحو 16,7 مليون دينار (نحو 54,6 مليون دولار) من خلال 75,4 مليون سهم تمت عبر 2697 صفقة نقدية.

قال بنك الكويت الوطني أن الائتمان المصرفي في الكويت شهد نمواً كبيراً في إبريل الماضي بارتفاع نسبته 4 في المئة على أساس سنوي على الرغم من عدم تسجيل أي تغيرات على صعيد الائتمان المستحق خلال الشهر ذاته.

وأضاف (الوطني) في تقريره الشهري عن الائتمان في الكويت أن الودائع الخاصة شهدت انخفاضاً ملحوظاً في شهر إبريل بعد الأداء القوي الذي تميزت به خلال مارس الماضي في حين انخفضت السيولة المصرفية مع مواصلة الحكومة الاستفادة من أسواق الدين المحلية.

وأوضح أن قطاع القروض الشخصية شهد مكاسب بقيمة 74 مليون دينار كويتي (نحو 242 مليون دولار) مع تحسن نموه إلى 6,9 في المئة على أساس سنوي نتيجة ارتفاع القروض المسجلة بنسبة نمو بلغت نسبته 8,6 في المئة على أساس سنوي.

وذكر أن الائتمان التجاري باستثناء الشركات المالية غير المصرفية انخفض في إبريل بنحو 88 مليون دينار (نحو 288 مليون دولار) نتيجة لانخفاض الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية بقيمة 216 مليون دينار (نحو 706 ملايين دولار) على الرغم من تحسن النمو إلى 2,8 في المئة على أساس سنوي.

وأشار إلى تسارع نمو الائتمان التجاري باستثناء القطاع العقاري والائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية بنسبة 10,9 على أساس

بواصل صندوق عوائد العقارية المحافظة على مكانته كأحد أفضل الصناديق العقارية ذات العوائد الشهرية في الكويت. جاء ذلك في تصريح صادر عن شركة أعيان للإدارة والاستثمار، مدير الصندوق، أوضح فيه أن صندوق عوائد العقارية يشهد إقبالاً كبيراً على الاشتراك من قبل المواطنين والمقيمين.

وأشارت أعيان إلى أن صندوق عوائد العقارية الصناديق العقارية الجاذبة للمستثمرين نظراً لما يتميز به من استقرار اللوائح النقدية الشهرية بنسبة تقارب 6% سنوياً، إضافة إلى مرونة الصندوق من حيث إمكانية الاشتراك والاسترداد بشكل ربع سنوي، بالإضافة إلى توزيع استثمارات الصندوق على القطاعات العقارية المختلفة. إذ تبلغ نسبة العقارات الاستثمارية 58%، والعقارات الصناعية 26%، والعقارات التجارية 16% مما يقلل من مخاطر الصندوق ويرفع درجة الأمان في استثماراته وعوائده. وأضافت الشركة أنه نتيجة لهذا الإقبال المتزايد فقد ازداد عدد وحدات الصندوق إلى قرابة 32 مليون وحدة بما يعادل 22 مليون دينار كويتي. وفي ذلك إشارة على مدى ثقة الممثلين

حفلة الوحدات والمستثمرين من الأفراد والشركات للاستثمار في الصندوق نظراً إلى استقراره ونموه، إضافة إلى ثبات أدائه واستمراره في توزيع العوائد الشهرية لمساهمي منذ التأسيس في عام 2005 ومروراً بالأزمة المالية في السنوات الماضية وحتى يومنا هذا.

ولفت البيان إلى أن صندوق عوائد العقارية يقوم بتوزيع أرباح نقدية شهرية لحصة الوحدات من خلال تنفيذ خطة استراتيجية واضحة ومحددة تستهدف الاستثمار بالعقارات المسرة ذات العوائد الجيدة وعدم الدخول باستثمارات ذات مخاطر عالية، حيث ساهمت هذه الخطة في تحقيق أهداف الصندوق الاستراتيجية وتميز الصندوق عن غيره في الكويت.

وأضاف البيان أن صندوق عوائد العقارية حقق متوسط توزيعات شهرية يقارب 6% على صافي القيمة السوقية للوحدة.

وتركز إدارة الصندوق على الاستثمار في القطاع العقاري بدولة الكويت حيث بلغت نسبة استثمارات الصندوق في دولة الكويت 88%، وذلك بهدف تطبيق أهداف الصندوق. وفي هذا السياق قام الصندوق بالدخول بعدة استثمارات عقارية خلال الفترة السابقة ومنها عقارات استثمارية سكنية مجزية في منطقة

أعلنت الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) تأسيس شركة فيحاء الدولية العقارية كشركة مساهمة كويتية مغلقة برأسمال قدره 30 مليون دينار كويتي (نحو 98 مليون دولار أمريكي).

وقالت الجريدة إن الغرض الشركة تشغل تلك وبيع وشراء العقارات والأراضي وتطويرها لحساب الشركة داخل الكويت وخارجها إضافة إلى

تملك وبيع وشراء أسهم وسندات الشركات العقارية لحساب الشركة. وأضافت أن الشركة تستلجع إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات في

الحالات العقارية بكل أنواعها على أن تتوافق الشروط المطلوبة قيم

بأول تقديم هذه الخدمة وكذلك تستلجع تلك وإدارة المنشآت الغذائية

والنوادي الصحية والمرافق السياحية وإيجارها واستثمارها والقيام

«الوطني»: نمو الائتمان المصرفي 4 في المئة في إبريل الماضي

سنوي بعد أن بلغ 10 في المئة في المتوسط خلال 2016 موضحاً أن قطاعي النفط والغاز والتشييد كانا أكبر مصدرين للنمو على مدار العام الحالي.

ولفت إلى تراجع الودائع الخاصة في البنوك المحلية في إبريل بمعدل 337 مليون دينار (نحو 1,1 مليار دولار) كما تراجع الودائع الحكومية بمعدل 145 مليون دينار (نحو 474 مليون دولار) وذلك مع تباطؤ النمو بواقع 9,9 في المئة على أساس سنوي بما يعد أيضاً معدل على مدى 19 شهراً.

وقاد أن عرض النقد بمقومه الواسع (ن2) بقي ثابتاً في إبريل عند مستوى 0,9 في المئة على أساس سنوي في حين أن نمو عرض النقد بمقومه الضيق (ن1) انكمش بمعدل 3,1 في المئة.

وأضاف أن السيولة المصرفية انخفضت في إبريل حيث انخفضت احتياطيات البنوك (النقد والودائع لدى البنك المركزي وسندات البنك المركزي) بواقع 350 مليون دينار (1,4 مليار دولار) لتصل إلى 4,8 مليار دينار (نحو 15,6 مليار دولار) ما يعادل 7,9 في المئة من إجمالي أصول البنوك.

وأشار إلى ارتفاع أدوات الدين العام المحلية بقيمة 300 مليون دينار (نحو 980 مليون دولار) خلال شهر إبريل لتصل إلى 4,1 مليار دينار (نحو 13,4 مليار دولار) ما يقدر بنحو 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.